

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان  
السفيرة أنجلينا أيخهورست

إطلاق برنامج "مكننة المحاكم"  
الممول من الاتحاد الأوروبي

نقابة المحامين في بيروت  
الخميس 4 حزيران 2013

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير العدل،  
معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية،  
سعادة السفيرات والسفراء،  
السيدات والسادة ممثلي الجسم القضائي،  
حضرة السيدات والسادة،

يسرني أن أطلق هذه المبادرة الهادفة إلى مكننة القضاء في لبنان، بحضور كبار ممثلي الجسم القضائي والمعنيين بالإصلاح الإداري.

إنّ العدالة شرط أساسي لضمان السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري التنسيق بين الجميع حتى تكون العدالة كل يوم أكثر فاعلية وشفافية واستقلالية وأكثر قابلية لإتاحة الوصول إليها، حتى تستحق ثقة المواطنين واحترامهم في كل لحظة.

وهنا في لبنان، كما في جميع أنحاء العالم، يؤدي القضاء دور حارس الحقوق والحريات، ويضمن القضاة والفاعلون القضائيون الآخرون هذا المبدأ. لكن لتحقيق هذه الغاية، يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة وأن تستفيد من الموارد المناسبة. ويجب أن يتمكن العاملون في سبيل العدالة من الاعتماد على جميع الأدوات الضرورية لجعل عملهم فاعلاً، باتباع قواعد القانون.

وبهذا المعنى، تعتبر مكننة القضاء أولوية. لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزارة العدل منذ أعوام طويلة على تحديث المحاكم. ونأمل في أن تتمكن هذه المكننة من جعل العمل اليومي للإدارة القضائية أسرع، وأن تسمح بالمقاضاة خلال مدد مقبولة. وسوف يتيح بروز تكنولوجيات المعلومات الجديدة للقضاء أيضاً بأن يكون أكثر شفافية مع قابلية وصول أكبر للجميع.

إنّ مكننة القضاء مشروع طموح سوف يبذل الأدوات وعادات الفاعلين المعنيين كذلك. وسوف يسمح هذا البرنامج الذي تبلغ موازنته 7 ملايين يورو بتطوير برنامج سيجري تطبيقه على مستوى لبنان، يُستكمل بتركيب الأجهزة المعلوماتية الضرورية في محاكم بيروت والجديدة وجونيه على أن يستفيد منه أكثر من 170 قاضياً و100 كاتب. كما سيسمح بتدريب أكثر من 800 موظف في مختلف المحاكم. وسوف يحسن النظام أيضاً التنسيق مع أجهزة حكومية أخرى بجعلها أسرع.

ويندرج هذا البرنامج في إطار الإصلاح الإداري الذي يجريه لبنان والهادف إلى تطوير قدرات المؤسسات العامة لتكون محفزاً حقيقياً لتطوير دولة قانون، وكذلك للسهر على تقديم خدمات ذات جودة لجميع المواطنين.

ويتابع الاتحاد الأوروبي دعمه الهادف إلى تحديث الدولة ومؤسساتها، وجهوده لتعزيز استقلالية القضاء في لبنان وفاعليته وقابلية الوصول إليه.

واسمحوا لي أن أقول إن هذا البرنامج ما كان لِيُنْفذ لولا مهارات فريقَي العاملين في وزارة العدل ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وتفانيه.

وأودّ هنا أن أشكر معالي وزير العدل على دعمه الدائم للتعاون الأوروبي، ومعالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أيضاً على جهوده في تسهيل هذه المبادرة وإدارتها.

شكراً.